Vol-02,Iss-02 May 2018
ISSN : 2571-9858
(P:42-P:51)

الاعتماد على مصادر التمويل المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض تجربة الهند

أ.زازة جوهرة /djaouharrazaza@gmail.com- جامعةالجزائر 2

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مصادر التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية، بحيث نجاح التنمية الاقتصادية في الدول النامية يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد المالية اللازمة سواء كانت نقدية أو حقيقية، بهدف تمويل البرامج الاستثمارية الطموحة التي تستلزمها خطط التنمية الاقتصادية التي تقوم بوضعها تلك الدول وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين وهما:مصادر التمويل المحلي ومصادر التمويل الخارجي.

الكلمات المفتاحية:مصادر التمويل المحلي للتنمية الاقتصادية؛ التنمية الاقتصادية؛ مصادر التمويل التمويل الخارجي؛ تجربة الهند.

ABSTRACT :

This study attempts to shed light on the sources of domestic financing for economic development, so that the success of economic development in developing countries depends to a large extent on the ability of the national economy to provide the necessary financial resources, whether monetary or real, so as to finance the ambitious investment programs required by the economic development plans that are developed by those countries. The means of financing economic development are usually divided into two main sources: sources of domestic financing and sources of external financing.

Keywords: sources of domestic financing for economic development, economic development ؛ sources of external financing؛experience of India.

المقدمة

لغرض تنمية الموارد فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، وأن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي، بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.

يعتبر التمويل المحلي عامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا في حالة توافر الموارد المطلوبة، ولكن مع تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظراً لتنوع الخدمات المقدمة من جهة واختلاف المشروعات من جهة أخرى، وتعد قضية التنمية المحلية محل فكر كثير من العاملين في ميدان الاقتصاد، لما لها من أثر بالغ على حياة النّاس وتطور

الاقتصاد القومي، وحين يتم التباحث حول قضية التنمية الاقتصادية المحلية فان التركيز ينصب في معظمه إلى التمويل المحلي وأهم مصادره، في هذه الدراسة سيتم دراسة موضوع مصادر التمويل المحلي، حيث سنحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي مصادر التمويل المحلية الناجعة، استرشادا بتجربة الهند في هذا المجال..؟

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- دور التمويل المحلي في تقليل نسبة الفقر داخل المجتمع؛
- الاستفادة من نموذج التجربة الهندية في مجال الاعتماد على التمويل المحلي؛
- الخروج بتوجيهات وتوصيات؛

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من الدور الفاعل الذي يلعبه التمويل المحلي في خدمة أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، والتي تؤدي إلي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وبالتالي تقليل نسبة الفقر داخل المجتمع.

خطة البحث

تشتمل هذه الورقة البحثية على ثلاث محاور أساسية، بيانها كالتالي:

المحور الأول :الجانب النظري لمصادر التمويل المحلية؛

المحور الثاني: مشاكل مصادر التمويل المحلي؛

المحور الثالث :عرض نموذج تجربة الهند .

وفي ما يلي، نتناول كل محور على حده:

1- الجانب النظري لمصادر التمويل المحلية

يعدّ التمويل من أهم المواضيع التي استحوذت على اهتمام جل الباحثين الاقتصاديين في وقتنا الراهن، إذ يشكل أحد المحاور في الحوار بين الشمال والجنوب، لكون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع دول العالم، كما يعتبر التمويل من القضايا الجوهرية للعديد من الدول النامية،والتي تسعى جاهدة للقضاء على العجز المستمر في ادخارها المحلية والوفاء بالتزاماتها المالية في خضم نشاطاتها الاقتصادية.

1- 1تعريف التمويل المحلي

لتمويل التنمية معنيان: معنى نقدي ومعنى حقيقي، بحيث المعنى النقدي: يعني المصادر التي تسمح للدولة تحصيل موارد نقدية تستطيع من خلالها توفير موارد حقيقة توجهها لتكوين رؤوس الأموال. والمعنى الحقيقي: يعني توفير موارد حقيقة من سلع ومواد وخدمات لازمة لبناء طاقات إنتاجية أو تكوين رؤوس أمول جديدة. وتقسم مصادر تمويل تنمية إلى نوعين، مصادر داخلية ومصادر خارجية(عمار زيتوني،2007 ص 13-14).

قبل عرض مصادر التمويل، نبدأ بمفهوم التمويل.بحيثعرفه القاموس الاقتصادي ما يلي:" عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها..، فإنّها تضع برنامجًا يعتمد على الناحيتين التاليتين (محمد بشير علية،1985 ص،127):

- **ناحية مادية:** أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع(عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة..)
- **ناحية مالية:** تتضمن كلفة ومصادر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه من الناحية التي تسمى بالتمويل".

وعرّفه البعض بالنظر للهدف منه" فالهدف من التمويل أساسا هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقة، فالنشاط الحقيقي، وهو التبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك هو عماد النشاط الاقتصادي، والخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، فلو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل، وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقعة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها، فالتمويل في هذه الحالة يحقق قيمة مضافة للاقتصاد لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل"(سامي السويلم، ،2013،ص2).

ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة(عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص22).

1-2 مصادر التمويل المحلي:

نعني بالمصادر المحلية للتمويل جميع أنواع المواد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، ويُقصد بالموارد الحقيقة جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

- وتتمثل المصادر الداخلية للتمويل في الآتي: الادخار الحكومي، الادخار العائلي، فائض المشاريع، التمويل التضخمي، حصيلة التجارة الخارجية، البطالة المقنعة.

- وتنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسين هما: الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية.
- فالموارد الذاتية هي" تلك الناتجة عن الضرائب الرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.
- أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض الهبات والتبرعات.

يعني التمويل المحلي بحث مصادر التمويل الداخلي، وكذلك بحث الوسائل الكفيلة بتعبئة المدخرات لأغراض التنمية، وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة جزئيا، ونقصد بالموارد–هنا–الموارد الاقتصادية وتشمل الطبيعية والبشرية والمالية، كما يُقصد بالتمويل الداخلي الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر اختيارية وأخرى إجبارية، أو ما يطلق عليه الادخار الاختياري والادخار الإجباري(عبد الحميد عبد المطلب، 2001 ،ص 22):

أ. الادخار الاختياري:

يُقصد به ذلك الذي يُقل عليه الأفراد والمشروعات طواعية واختيارا، ويتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات القطاع العام.

- **مدخرات القطاع العام:** يُقصد بقطاع الأعمال تلك المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار.
- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى، ويُحسب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص بالفرق بين الإرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وبين مجموع نفقاته، وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار جميعًا في الدول المتقدمة–في حين لا تزال تمثل نسبة ضئيلة في البلدان النامية–

ب–الادخار الإجباري:

يُقصد به ذلك الجزء الذي يُقتطع من دخول الأفراد–بعيدا عن حاجة الاستهلاك– بطريقة إلزامية دون أن يقبل عليه الأفراد طواعية ويشمل هذا النوع الادخار الحكومي والتمويل التضخمي والادخار الجماعي.

1–3شروط التمويل المحلي:

للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توافرها، وأهم هذه الشروط هي:

أ- **محلية المورد**:يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية .

ب- **ذاتية المورد** :يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها(خنفري خيضر، 2010ص:32).

ت- **سهولة تسيير المورد**:يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله إلى غير ذلك (خالد سمارة الزغبي، 1985، ص12)

ث- **مرونة المورد**:أي يمكن الزيادة فيه حسب الحاجة من حيث مبالغه المالية أوأنواعه، وهذا ما يزيد من نفقات الوحدة المحلية(قاسم جعفر أنس قاسم ، 1985)

2-مشاكل مصادر التمويل المحلي

تعترض التمويل المحلي مشاكل عدة أهمها (حياة بن سماعين،وسيلة السبتي، 2006، ص:3) :

- التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى حرمان الجماعات المحلية وكذلك الدولة من مبالغ كبيرة تساهم في الاستثمار في جميع المجالات بسبب تهرب الأشخاص
- عدم الاستقلال الفعلي والحقيقي للوحدات المحلية في الحصول على الموارد المالية حيث تتقيد حريتها برقابة السلطة المركزية في فرض الضرائب والرسوم المحلية وعلى الاقتراض، كما تتقيد كذلك حريتها بالرقابة على ميزانيتها، وعلى أوجه الصرف الخاص بإيراداتها المختلفة،
- صغر حجم الوحدات المحلية التي لا يمكنها الحصول على الموارد الذاتية الكافية، وذلك لوجود علاقة قوية بين مساحة الوحدة المحلية ومواردها المالية، حيث أن القدرة التمويلية غالبا ما تتناسب عكسيا مع كبر الوحدات المحلية وكثافتها السكانية ودرجة تقدمها الحضاري.

2- عرض نموذج تجربة الهند .

توقعت مؤسسات التصنيف الائتماني والوكالات الدولية توقعات متفائلة جدا للاقتصاد الهندي في سنة 2018، وهو ما يجعل الاستثمار في الهند أمرا جذابا للمستثمرين من شتى أنحاء العالم. على سبيل المثال توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن تحقق الهند معدل نمو 7.5 في المائة في العام 2018، مع نظرة مستقبلية إيجابية، كما أعلنت الوكالة أنها سترفع تصنيفها الائتماني للهند إذا استمرت جهود رفع معدلات النمو التي تنفذها الحكومة في الوقت الحالي،وفقا لتقديرات مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد حول آفاق النمو في الهند، من المتوقع أن تحقق الهند أعلى معدلات النمو للناتج في العالم خلال السنوات الثماني المقبلة بمعدل نمو متوسط 7.9 في المائة

وذلك حتى عام 2023، معنى ذلك أنه إذا صحت هذه التنبؤات فإن الهند ستحقق معدلات للنمو ضعف تلك التي تحققها جارتها الصين. أما بالنسبة لمعدلات النمو المتوقعة في المعدلات المتوقعة في الدول المتقدمة فتقل عن ثلث هذه المعدلات للنمو.

هذا التغير في اتجاهات النمو في الهند يعد محصلة برامج الإصلاح الاقتصادي الجريئة التي تنفذها الحكومة الهندية في الوقت الحالي والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الهندي، وعلى رأسها تمهيد البيئة لجذب الاستثمار الأجنبي. الهند تخطط حاليا لبدء برامج استثمارات عامة ضخمة في مجالات متعددة للبنى التحتية مثل الطرق ومشروعات الري لرفع معدلات نمو القطاع الزراعي في الهند، وخطوط السكك الحديدية، وفي الوقت ذاته بدء عمليات تخصيص استراتيجية لعديد من الأصول العامة، خصوصا تلك التي تحقق خسائر، لتخفيف الضغوط على المالية العامة للدولة، وتخفيف القيود البيروقراطية والمكتبية والتشريعية.

أكثر من ذلك فإن السياسات النقدية الهندية تستهدف السيطرة على التضخم في الوقت الحالي، فوفقا لمستهدفات التضخم التي يتبناها البنك المركزي الهندي، وحاليا يتراجع معدل التضخم بشكل واضح، والعملة تتحسن، بينما أصبح العجز التجاري الخارجي للهند أقل اليوم عما سبق وهو ما يعزز قوى النمو. كذلك من العوامل التي شجعت على النمو تراجع أسعار النفط، باعتبار أن الهند تستورد معظم وارداتها النفطية من الخارج، وكذلك أسعار السلع التجارية الأخرى وهو ما أدى إلى تحسن الوضع التجاري الخارجي، وتراجع معدل التضخم بصورة جزئية أيضا (محمد إبراهيم السقا،مجلة مباشر).

أبهرت الهند العالم في السنوات الماضية بفعل معدلات النمو العالية والسياسات الاقتصادية الناجحة، التي ساهمت في نقل الاقتصاد الهندي إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم وتمكنت من تقليل أعداد الفقراء في البلاد بشكل كبير مع العلم أنها لم تقض على الفقر حيث لا يزال يشكل نحو ثلث السكان بحسب الأرقام المحلية. فما هو النموذج الاقتصادي الذي اتبعته الهند وكيف وصل إلى ما هو عليه الآن ولمن يعود الفضل في هذه النقلة؟

3-1- نموذج التمويل المحلي بالهند:

يتشكل النظام المالي في الهند من الموارد المحلية والخارجية التالية:

أ-الموارد المالية الخارجية :تتمثل في:

-الإعانات:

تقدم الحكومة المركزية في الهند للولايات إعانات قد تكون مشروطة أو غير مشروطة، وفي كل الأحوال نجد أن لحكومات الولايات الحق في استخدام الإعانات غير المشروطة، وعلى وجه الخصوص التي تقدمها الحكومة المركزية لها

كيفما تريد، وهناك نوع ثالث من الإعانات يجري بين مساهمة الحكومة المركزية وبين مساهمة الولايات نفسها وفي مشروعات معينة حيث تكون الإعانة المركزية مشروطة بقيام حكومة الولايات بتقديم نسبة يتفق عليها من الأموال اللازمة للمشروع.

-القروض:

وتملك حكومات الولايات حق عقد القروض الداخلية بضمان أموالها الممثلة في أصول ثابتة ولكنها لا تستطيع أن تقترض إن كانت مدينة لحكومة الاتحاد إلا بموافقة الحكومة المركزية. كما تقترض حكومات الولايات أيضا من السوق المالي، ولكن اعتمادها الأكبر هو على قروضها من الحكومة المركزية. و تمثل قروض الولايات من الحكومة المركزية حوالي 37% من مجموع الموارد المالية لميزانيات الولايات، تقدم الحكومة المركزية هذه القروض إلى الولايات غالبا لتنفيذ مشروعات تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية، وتعد تجربة الهند من التجارب الرائدة في مجال التنمية المحلية في البلدان النامية حيث عملت على تدعيم النظام المحلي تدعيما مباشرا عن طريق إثارة الجهود الذاتية وإعطائها وزنا ايجابيا في التنمية المحلية.

ب-الموارد المالية المحلية:

تنقسم الموارد المالية المحلية في الهند إلى موارد تدخل في اختصاص الولايات و أهمها: الضرائب على الأراضي الزراعية، والدخل الزراعي،او تعد الزراعة المحرك الرئيسي لاقتصاد الهند ولكن مساهمتها تراجعت إلى /25/ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتبرز صناعة البرمجيات في السنوات الأخيرة وتجعل الهند أهم متعامل عالمي في مجالي البرمجيات ومعالجة الأعمال الإدارية بحجم مداخيل /17.2/بليون دولار 2004-2005 .. وهو ما يجعل من تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث.كما يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات والرابع من حيث معدل القوة الشرائية. ومن أهم صادرات الهند المنتجات الزراعية والمنسوجات والأحجار الكريمة والمجوهرات وخدمات وتقنيات برمجية ومنتجات كيماوية وجلدية فيما تشكل أهم البضائع التي تستوردها: النفط الخام والآلات وأحجار كريمة وأسمدة وكيماويات (مجلة الشرق الاوسط،2016).

والضرائب على حيازة أراضي زراعية، وعلى أراضي البناء والمباني، وضرائب المبيعات والمشتريات، ورسوم الإنتاج على المسكرات والمدخرات، وضرائب الملاهي، ورسوم الدمغة ومصاريف التسجيل، وتكون حصة الولايات من الضرائب المركزية .من ناحية أخرى هناك نوع ثاني من الموارد المحلية تخصص للسلطات المحلية دون مستوى الولايات.تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان تسجل الهند اعلي معدلات نمو في العالم بنسبة 7.3%فيعام 2017ويرتفع إلي 7.7 في 2018.ويليها الصين بمعدل نمو 6.6% في 2017 ثم ينخفض إلي 6.4% في 2018. (شريفة عبد الرحيم،2017)

3-2 نتائج التجربة الهندية

تقوم التجربة التنموية في الهند على أساس أن كل مشروع يتم تكوينه بواسطة تجميع كل مائة قرية فيما يعرف بـ: (Blocks) ويشمل كل منها مساحة من 150 إلى 200 ميل مربع بكثافة سكانية من حوالي 60 إلى 70ألف وكل "بلوك" يدار بواسطة مجلس يسمى (Panchâyat Samti)يشمل رؤساء مجالس القرى الداخلة في المشروع ولكل مجلس هيئة إدارية يرأسها موظف حكومي ويعاونه مجموعة من الخبراء في (الزراعة، الصحة، الثروة الحيوانية....الخ) هذه الهيئة الإدارية والفنية تحت إشراف المجلس وبالطبع توجد إلى جانب ذلك جمعيات ومنظمات شباب تعمل تحت إشراف المجلس. وبعد ذلك يجتمع الـ (Blocks) حسب التقسيم الإداري في الهند في مجالس المناطق عن طريق ما يعرف (Zilaparished) وهو مجلس يجمع رؤساء مجالس الـ (Blocks) مع أعضاء البرلمان للمنطقة وله كذلك هيئة إدارية مع جهاز فني. وعلى المستوى الثالث يوجد في كل ولاية مجلس للتنمية يرأسه الوزير الأعلى في الولاية، ويضم الوزارات التي تهتم بالتنمية، ويقوم بالإشراف على مجالس المناطق في الولاية (حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي ، 2006) . وفي المستوى الأعلى توجد وزارة للتنمية البيئية والتعاون تضع البرامج العامة وتوجه الموارد وتتعاون مع لجنة الخطة ووزارة الغذاء والزراعة. والشكل التالي يوضح تطور النتاج المحلي في الهند بالمقارنة مع دول العالم والصين بما أنها المنافس القوى أمامها:

الشكل 01: "مقارنة بين الاقتصاد الصيني والهندي والعالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي "

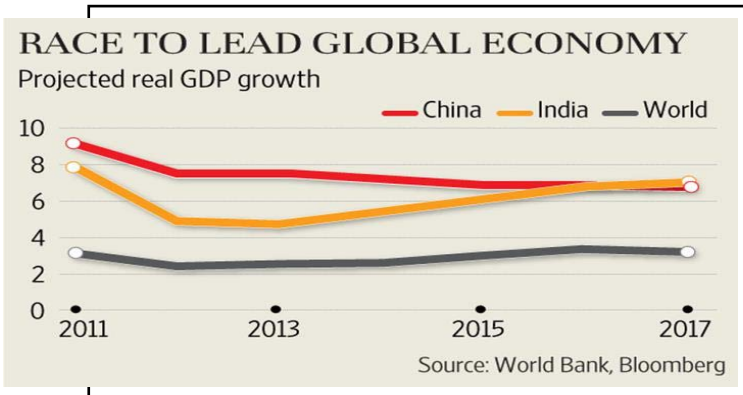

المصدر:مناف قومان، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم،متوفر على الموقع:https://www.noonpost.org/content/18727تاريخ التصفح :17-06-2018.

مع سريان سياسات الخصخصة في قطاعات الدولة المختلفة ودخول الاستثمارات الأجنبية، باتت الهند مع مرور السنوات واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى التي تشكل تهديدًا للقوى التقليدية في العالم بعد أن تمكنت من التفوق على الصين في النمو الاقتصادي، لتتربع بذلك على عرش أكبر نسبة نمو اقتصادي في العالم وتتجه سريعًا لتستحوذ على حصة أكبر من الاقتصاد العالمي.وبات الاقتصاد الهندي ضمن أكبر 20 اقتصادًا في العالم حسب منظمة التجارة الدولية واحتل المرتبة السابعة عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة أنها عضو في مجموعة دول البريكس التي تضم بالإضافة للهند الصين والبرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا .(مناف قومان،2017)

الخاتمة :

مما سبق ، يمكن أن نقول يعد التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية الاقتصادية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، واستنتجنا كذلك بأن مسار التنمية الاقتصادية متمايز في الهند ويقوم على مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، حيث فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، ولكن في نفس الوقت ضمنت تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية .ولتحقيق التنمية الاقتصادية استرشاداً بالتجربة الهندية يجب:

- تشجيع وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد ورجال الأعمال وإسناد بعض الخدمات إلى شركات خاصة والتنسيق بين المؤسسات والبنوك المتخصصة؛
- تطوير القدرات الفنية والاقتصادية للمشروعات وإعداد الدراسات الفنية؛
- التخلص من المخزونات الراكدة أو إفادة وحدات محلية أخرى بها؛
- تدعيم البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج؛
- تفعيل آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية؛
- تشجيع دور القطاع الخاص والمشاركة في عملية التنمية؛
- توجيه كل أنواع الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق اللامركزية في الإنفاق وترشيد الإنفاق العام؛
- الاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذاتي؛
- ضرورة الاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي؛
- التوجه نحو اقتصاديات السوق الحر؛
- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

المصادر و المراجع:

1- أحمد رشيد، (1986)التنمية المحلية،القاهرة:دار النهضة العربية.

2- الزغبي خالد سمارة ،(1985) التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية . الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

3- السقا محمد إبراهيم، مجلة مباشر، الهند تتهيأ للانطلاق كقوة اقتصادية عظمى متوفر على الموقع: http://www.aleqt.com/2015/05/22/article_959579.html تاريخ التصفح :17-06-2018

4- السويلم سامي ،(2013) مقالات في التمويل الإسلامي،مركز نماء للبحوث والدراسات.

5- عبد الحميد عبد المطلب، (2001)التمويل الكلي والتنمية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،.

6- حياة بن سماعين، وسيلة السبتي،(2006) التمويل المحلي للتنمية المحلية، ملتقى سياسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات.

7- خنفري خيضر، (2010)،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

8- عمار زيتوني،(2007) المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر 1970 2004-رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة باتنة.

9- قاسم جعفر أنس قاسم،(1985) ديمقراطية الإدارة المحلية والاشتراكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10- مجلة الأعمال الشرق الاوسط :متوفر على الموقع:
http://mebusiness.ae/ar/news/show/1476 تاريخ التصفح :17-06-2018.

11- محمد بشير علية،(1985) القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،

12- مناف قومان، التجربة الهندية: مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم،متوفر على الموقع:https://www.noonpost.org/content/18727تاريخ التصفح :17-06-2018.

13- وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، عدد6 بدون تاريخ نشر.